

## متى تعتق المرجعيّات المسيحيّة قضيتها الإنسانيّة؟

الأب صلاح أبو جودة اليسوعي

أستاذ في جامعة القديس يوسف



"كلّ إنسان مقدّس، لا تُنتهك حرّمته. لذا، فلكي يكون لأيّ مجتمع مستقبل، من الضروريّ أن يطور احترامًا صادقًا لكلّ إنسان، أيًّا كانت حالته" (البابا فرنسيس)

يسمح تتبّع طريقة تفاقم غالبية الأزمات الكبيرة في لبنان التي تبدأ سياسيّة أو أمنيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو قضائيّة، وتنتهي باختزالها طائفياً، لا باختبار قوّة جاذبيّة النواة الطائفية التي تحوّل إليها الأزمات فتحجب طبيعتها الحقيقيّة فحسب، بل بإبراز ثمة مأزق برغماتيّ في تعامل المرجعيّات المحليّة مع تلك الأزمات وقد اختزلت طائفياً، يُضاف إليه- وهنا ينحصر الكلام على المرجعيّات المسيحيّة لضيق الوقت- مأزق إيمانيّ يتّصل بدور الإيمان في الحياة السياسيّة والوطنية. في ما خصّ قوّة النواة الطائفية على اختزال الأزمات، فإنّها تعود إلى تأصل الشعور الطائفيّ على نحوٍ يحوِّله إلى قالبٍ مفاهيميٍّ يقوم عليه بناء

الجماعات الطائفية الفكرية؛ وهذا بحد ذاته يسمح باختزال تعقيدات الأزمات والأوضاع عمومًا وتبسيطها، إذ يُحصَر كل شيء بالبُعد الطائفي. ومما لا شك فيه أنّ العناصر التي تساهم في تغذية الشعور الطائفي هي، وبالأأسف، كثيرة في لبنان، ليس أقلها الخطاب السياسي والمؤسسات الطائفية التي تشمل مختلف حقول المجتمع، ودور المرجعيات الدينية في الدفاع عمّا يبدو لها مصالح طائفها وحقوقها. أمّا المآزق البرغماتيّ فيتمثّل بانغلاق العمل السياسيّ ضمن إطار جمعيّ طائفيّ يجعله يتراوح بين وسطية هشة واختلافات يمكن أن تتحوّل إلى نزاعات مدمّرة. وفي الحالتين، يبقى السعي لبناء دولة مركزية قوية تبتّ شعورًا وطنيًا واحدًا غائبة. بل إنّ الحلول التي يتمّ التوصل إليها في الإطار المذكور، تنتج أسباب أزمات أخرى. وعلى سبيل المثال، فإنّ المسائل الخلافية عشية حرب العام ١٩٧٥، مثل الوجود الفلسطيني المسلّح، والعدالة الاجتماعية، واللامركزية الإدارية وغيرها - وهي مسائل في أساسها ليست طائفية - قد اتّخذت وجهة أدّت إلى اختزالها طائفيًا، بحيث بدت الحرب صراعًا بين المسيحيين والمسلمين. ومن ثمّ، صيغ اتّفاق الطائف الذي أخرج البلاد من حالة الحرب على أساس المنطلق الطائفيّ؛ فمهّد، بالتالي، لأزمات أخرى.

وفي الوقت الحاضر، يُصطحب الاختزال الطائفيّ لأزمة الفراغ الرئاسيّ - اختزال يتمثّل بشكل رئيسيّ بالأحزاب المسيحية من جهة، ومن جهة ثانية، بالثنائيّ الشيعيّ - بكلام كثير على مخارج متطرّفة للأزمة، مثل التقسيم أو الفدرالية أو دعوة إلى مؤتمر تأسيسيّ أو عقد مؤتمر دوليّ من أجل لبنان؛ أو مخارج معتدلة مثل الدعوة إلى حوار وطنيّ أو التوافق على رئيس وسطيّ؛ أو مخارج دستورية مثل الدعوة إلى العمل بموادّ الدستور في ما خصّ انتخاب الرئيس من دون أيّ اعتبار آخر. ودوافع هذه الطروحات وغيرها متعدّدة، فتارة هي تعبير عن رغبة صادقة في إنهاء أزمة الحكم الراهنة، أو التخلص من أزمات الحكم المتكرّرة، أو مجرّد تعبير عن خوف متأصل من الشركاء في الوطن؛ وتارة أخرى هي مناورة أو لعبة خداع متبادل. غير أنّ ما يجمع بينها منطلقها الطائفيّ الذي سيُطبع به حتمًا أيّ حلّ يمكن التوصل إليه أو حتّى فرضه بواسطة لاعبين خارجيين أو داخليين أو الاثنين معًا. ولكنّ هذا المنطلق وحلوله لا تُخرج البلاد من الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ استقلالها، بل يُبقيها رهن الاختزال الطائفيّ لأيّ أزمة قد تنشأ، وعرضة لأزمات حكم متتالية. ولعلّ الحاجة الضاغطة لإيجاد مخرج يؤدّي إلى شيء من الاستقرار

يحتاج إليه الناس ليلتقطوا أنفاسهم أو لتحاشي انهيار البلاد بالكامل في ظلّ الأزمات الشديدة المتكرّرة، يجعل أن تنصبّ جهود المخلصين دومًا على إيجاد حلّ ضمن الإطار الطائفيّ بصفته أمرًا واقعيًا؛ فلا يُنظر إلى الطرق التي تؤدّي إلى التحرّر من هذا الإطار الضيّق؛ إضافة، بالطبع، إلى المرجعيّات التي لا تريد أصلاً الخلاص منه لكونها لا تفهم نفسها ودورها إلّا في ضوءه. وهذا ما يمثّل المأزق البرغماتيّ: فمقاربة الواقع انطلاقًا من الحالة الطائفيّة، لا يؤدّي إلى تطوّر النظام وخلق روابط اجتماعيّة حديثة معقّدة، بل يصبح أشبه بعملية انتحار تدريجيّ.

نصل الآن إلى المأزق الإيمانيّ الذي يُحصّر الكلام فيه، كما تقدّم، بالمرجعيات المسيحيّة وتحديدًا الكاثوليكيّة. فمن البديهيّ، عند الكلام على مرجعيّات "مسيحيّة"، أن يسأل المرء عن دور الإيمان المسيحيّ في سياسات تلك المرجعيّات وخياراتها. ولا بدّ من التمييز، بدايةً، بين دور الإيمان هذا والحالة الطائفيّة. فبالرغم من أنّ العامل الدينيّ يكمن في أصل تلك الحالة، فإنّ تطوّرها التاريخيّ، ولا سيّما في ظلّ نظام الملة العثمانيّ، جعلها شبه أمة تتمتع بثقافتها وتاريخها ومؤسّساتها وعلاقاتها الخارجيّة، وتتخذ من طقوسها الدينيّة ورموزها وسائل لتمتين هويّتها الخاصّة، فتفقد العقيدة الإيمانيّة بعدها الشامل. لذا، يجب الفصل في الكلام بين الطائفة ومتطلّبات الإيمان كما تُبرزه العقيدة ويُغذّيه اللاهوت.

يكتسب الوحي التاريخيّ مكانةً مركزيّة في الإيمان المسيحيّ. والمقصود به أنّ الله يسير مع شعبه، وفي أثناء هذا المسير يكشف عن مقاصده في ما خصّ الإنسان والتاريخ البشريّ. لذا، فاللاهوت المسيحيّ، وإن كان يُسلّم بأنّ الوحي الإلهيّ بلغ تمامه في شخص يسوع المسيح، فإنّه لا يعرف الجمود أو الاكتفاء، بل هو في حركة تطوّر دائم في ما خصّ تحقيق معنى هذا الوحي في تاريخ البشر المتغيّر. ومن الجليّ أنّ هذه الديناميّة اللاهوتيّة هي التي آلت بالكنيسة الكاثوليكيّة إلى تبنيّ تعاليم متقدّمة جدًّا بشأن الحقائق التي تحملها الأديان الأخرى، وحرية الضمير، وحقوق الإنسان، والديموقراطيّة. واللافت أنّ هذه التعاليم لم يُنتجها اللاهوت المسيحيّ، بل تبناها وطوّرها. وإن كشف هذا الأمر عن شيء فعلى أنّ هذا اللاهوت لا يفصل بين المسيح وخير الإنسان أو كلّ ما يمكن أن يخدم الإنسان وبيّنه. لذا، فإنّ وجهة الإيمان هي دائمًا الخير الأسمى أو الحياة الأفضل لكلّ إنسان.

غير أنّ الحالة الطائفية تذهب في الاتجاه المعاكس. فإنّها تُنتج ذهنية المطابقة مع أصل يبقى غامضاً في الكثير من ظروفه، وتاريخٍ مفعم بالأحكام المسبقة وأحياناً بالمشاريع الجاهزة التي تبدو وكأنّها خارج الزمن. إنّها حالة تأسر الإنسان وتفرض عليه صديقه وعدوّه وتحدّد خيره، وتجعل المجتمع مجتمعات متوازية، وتمنع قيام الدولة. وبالتالي، هي نقيض متطلّبات الإيمان. إنّ هذه، في إطار الوحي التاريخي، ترفض الجمود الهويّاتيّ، وتجعل من الوجود نفسه ورشة دائمة وجهتها خير الإنسان، خير كلّ إنسان. فهل سيستيقظ ضمير المرجعيّات المسيحية على متطلّبات إيمانها، وتتبنّى بصدق ونزاهة وجرأة خطاباً ديمقراطياً ومشاريع ديمقراطية، وتنادي بحقوق الإنسان وتعمل من أجلها؟ يبقى في هذا الليل بريق أمل بفضل من يعملون من أجل حياة أفضل للإنسان في لبنان. ومن المبادرات التي تقوّي الأمل، إطلاق جامعة القديس يوسف أكاديمية تكوين على المواطنة بغية تخريج أجيال تؤمن بالإنسان ولبنان، وتلتزم العمل من أجل بناء دولة تليق بها. هل ستقتدي بها المؤسسات التربوية اللبنانية والمسيحية منها خصوصاً؟